حزب ساعر: إلى يمين نتنياهو

انطوان شلحت

من شأن فحص خاطفٍ لكيفية تسويق الحزب الإسرائيلي الجديد، أمل جديد، زعيمه جدعون ساعر، الذي انفصل عن حزب الليكود، أن يشي بأن أكثر ما يهمه هو إبراز حقيقة أنه إلى يمين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. لا في ما يحيل إلى المستقبل فحسب، إنما أيضًا في كل ما يتعلق بمسيرته السياسية التي بدأها ناشطًا في صفوف حزب «هتحيا - تحالف أمناء أرض إسرائيل»، الذي تأسس إثر اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، على خلفية انطوائها على انسحاب الأخيرة من شبه جزيرة سيناء. بعد ذلك، في عام 1999، عُيّن ساعر سكرتيرًا للحكومة. وفي إطار وظيفته هذه ترأس وفدًا إسرائيليًا إلى الأمم المتحدة لإحباط مساعي إقامة لجنة تحقيق دولية لتقصي وقائع ما ارتكبته قوات الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين إبّان الانتفاضة الفلسطينية الثانية. انتخب ساعر للكنيست ضمن قائمة الليكود عام 2002، وكان من معارضي خطة فك الارتباط بقطاع غزة التي أيّدها نتنياهو، وبادر إليها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، أرييل شارون، ونفذها عام 2005، وانفصل عن الليكود، وأسس حزب كاديما المنحل.

شغل ساعر منصب وزير التربية والتعليم في حكومة نتنياهو الثانية بين الأعوام 2009- 2013. وخلال ولايته، أقيمت كلية أريئيل في الأراضي المحتلة منذ 1967، وأدخل موضوع «محبة أرض إسرائيل ومعرفتها» ضمن مناهج التعليم، ويشمل جولات للتلامذة في الخليل والحرم الإبراهيمي الشريف وغيرهما. وفي 2013، تولى منصب وزير الداخلية في حكومة نتنياهو الثالثة، فوقف على رأس حملة مكافحة «المتسللين»، وهم طالبو لجوء، من أفريقيا. قبل أن نتوقف عند مواقف ساعر السياسية، تتعين الإشارة إلى أنه خلال توليه منصب وزير التربية كان من مؤجّجي حملة الضغط على الجامعات الإسرائيلية، من أجل أن تتماهى مع الخطاب اليميني الآخذ بالهيمنة على المجال العمومي في دولة الاحتلال، وإقصاء ما تعرف بالتوجهات ما بعد الصهيونية. وفي أثناء ولايته، بدأ الحديث عن وجوب اعتماد «مدونة أخلاقية» للمحاضرين في الجامعات، والذي سرعان ما تلقفه، خليفته في هذه الوزارة، نفتالي بينيت. وتم نشر مدونة كهذه عام 2017 في سياق استمرار الجهود الكبيرة والحثيثة لليمين الإسرائيلي، سيما الديني الصهيوني منه، للسيطرة والتأثير على صوغ المجال العمومي، ومنه المؤسسة الأكاديمية، بغية تكريس غايتين: تأكيد الهوية اليهودية في بعدها الديني أو التراثي، والتضييق على النشاط السياسي لمحاضرين ينتقدون سياسات إسرائيل في الضفة الغربية، وينتظمون ضمن حركات مناهضة للاحتلال. وبخصوص المواقف السياسية، يؤيد ساعر ضم مناطق ج في الضفة، ويعارض أي مفاوضات مع الفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية. ومع أنه أعلن تأييده خطة «صفقة القرن»، إلا أنه أوضح أنها إشكالية، كونها تعترف، في نهاية المطاف، بدولة فلسطينية في شروط محدّدة. وقال في مؤتمر لمعهد أبحاث الأمن القومي: «دولة فلسطينية في معظم أراضي الضفة ومستوطنات يهودية هي بمثابة جيوب، ليست جزءًا من رؤيتي ورؤية المعسكر القومي. وإلى جانب مشاعر الفرح والمعنويات العالية [التي تثيرها «صفقة القرن»]، ثمّة مخاوف من خريطةٍ لا يفترض وفقًا لها أن تبقى معظم أراضي الضفة بأيدينا». وليس هذا الموقف جديدًا، إذ سبق لساعر أن هاجم نتنياهو إثر خطاب بار إيلان 1 (2009)، واتهمه بالإفراط في تقديم بوادر حُسن نية إلى السلطة الفلسطينية. وفي مؤتمر الحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وأستراليا (القدس، 2019)، قال إن نتنياهو «شريك في وهم حل الدولتين»، الحل الذي فشل برأيه على مدار الأعوام الثمانين الفائتة، وسيفشل في المستقبل، لأن الفلسطينيين غير قادرين على قبول أي تسوية، وهم «غير جادّين في إنهاء الصراع، وجادّون فقط في تربية أبنائهم على الكراهية وقتل اليهود، سواء بواسطة الحجارة أو المركبات أو السكاكين أو الأسلحة والقذائف الصاروخية». ورأى أن على الفلسطينيين أن يكتفوا بحكم ذاتي مرتبط بالمملكة الأردنية، وأن يسلّموا بحقيقة أنه لن تكون لهم دولة مستقلة قطّ.

«نحن جيل المستقبل»

سامر خير احمد

الذين تخطّوا منتصف العمر، في العالم العربي، لم تعد تعنيهم تلك العبارة التي طالما تغنوا بها صغاراً، أو شعروا بالانتماء لها شباباً، وكانوا يردّدونها أو تتردد على مسامعهم مراراً: «نحن جيل المستقبل». ربما مثّلت لهم تلك العبارة، فيما مضى، أملاً بصناعة التغيير، أو المشاركة فيه، والوصول إلى مستقبل عربي تتحقق فيه طموحاتهم الشخصية. كما تتحقق فيه طموحاتهم الشخصية. ها هم اليوم وصلوا إلى ذلك المستقبل الذي كان مأمولاً، وباتت عبارة «نحن جيل المستقبل» تخصّ جيلاً غيرهم. تُرى ماذا وجدوا في المستقبل العربي الذي وصلوا إليه؟

يثبت انكسار ثورات الربيع العربي وفشلها في تحقيق طموحها بالتخلص من الاستبداد والفساد، والوصول إلى الحرية والعدالة الاجتماعية، أن المستقبل الذي وصل إليه جيل منتصف العمر العربي اليوم هو غاية يأكل قويها ضعيفها. هذا باختصار هو «مستقبل» هؤلاء، الذين طالما تغنّوا به، وصُبّ في مسامعهم كلاماً عذباً وشعراً مُغنّى، فارغاً من معناه بالطبع. المستقبل الذي صار واقعاً اليوم أن الهزيمة أمام العدو الخارجي، الذي احتل أرضنا ونهب خيراتنا، قد تكرّست على شكل علاقات دبلوماسية وتطبيع مع المحتل، وارتهان سياسي واقتصادي للإمبريالي. أما الاستبداد السياسي فقد تعمّق، وصار اسمه «الدولة العميقة». ولا يتحدثن أحد عن عدالة اجتماعية وتكافؤ فرص، سوى ما يرطن به الإعلام الحكومي الموجّه في بلادٍ لا تشارك في الحضارة الإنسانية المعاصرة بشيء؛ فلا ابتكار للتكنولوجيا، ولا تطوير للصناعة.

هل يدفع هذا الحال إلى الاكتئاب والإحباط والأسى؟ نعم طبعاً، وهل يمكن أن يدفع إلى غير هذا؟! على الرغم من ذلك، علينا أن نستبصر زاوية مضيئة في كل ما يحدث: فـ«المستقبل الذي بات حاضراً»، وقوامه غالبة يأكل قويها ضعيفها، إنما نتج في بلاد مغلقة على نفسها أزيد من خمسة عقود، أقفلت أبوابها في وجه رياح التغيير. أما اليوم، فإن رياح التغيير لم تعد تحفل بالأبواب، وهي قادرة على الدخول مع الإنترنت، وتغيير القيم والممارسات، وتغيير الممكنات، ولم تكن ثورات الربيع العربي سوى أول بوادرها، ولن تكون آخرها بكل تأكيد. لقد تغيّرت قواعد اللعبة، لم تعد «الدولة العميقة» صاحبة القرار الأوحد في صناعة شروط الحياة، ويمكن للأجيال الجديدة التي تنتمي اليوم إلى عبارة «نحن جيل المستقبل» أن تأمل بمستقبل أفضل حقاً تسوده العدالة، ولا يأكل فيه القوي الضعيف.

لنراجع واقع الحال اليوم، وهو ليس محصوراً في إطار السياسة، فالأبواب المغلقة في السياسة كانت تدعمها أبواب مغلقة دون الحياة الخاصة لأفراد «الشعب» فيما مضى. أما اليوم، فقد شرع الناس أبواب حيواتهم الخاصة أمام بعضهم بعضا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتغيّر مفهوم «الخصوصية» التي تتضمن حق الفرد في سرية بياناته الشخصية تجاه الحكومة والمجتمع والأفراد الآخرين، أي حقه في عدم اطلاع أيّ منهم على معلومات تخصّه من دون إذن منه، إن أراد، كمعلومات تخص موقعه الحالي، أو نشاطاته اليومية، أو مشاعره الخاصة، أو هوية اصدقائه. لقد تحلل الناس من الحرج المتصل بعرض حيواتهم أمام الآخرين، فباتوا يعرضون تفاصيلها من دون تردّد: في أي مطعم يأكلون، بأي شيء يشعرون، بماذا يفكرون؛ إلى جانب التفاصيل التي تتعلق بأسرهم، ونجاحاتهم الشخصية، ثم بأفكارهم ووجهات نظرهم، بخاصة حين تدور في الأخبار أحداثٌ كبرى تشغل تفكيرهم. قد يرى بعضهم في هذا الواقع الجديد أمراً محموداً، وقد يرى فيه آخرون العكس، لكن المحصلة، في الحالين، أن الحياة الخاصة للأفراد لم تعد محاطة بالكتمان كما كانت من قبل. هذه «الشفافية» المستجدة، يلزم أن نقرأها من زاوية ما تعنيه في شأن شعور الفرد بذاته في مجتمعنا، بكلمات أخرى: علينا أن نقرأها من زاوية تعارُضها أو توافقها مع «الثقافة الأبوية» التي تحكم مجتمعاتنا على أساس العادات والتقاليد، وإكراه الفرد على الانتظام في مجاميع تستند إلى صلات القربى أو الشعور الطائفي، وهي الثقافة التي وظفتها السلطات السياسية دائماً في صالحها، وطابقتها مع الشكل الذي تدير به شؤون البلاد والعباد.

> لا تزال أدوات التكنولوجيا تغيّر في مجتمعاتنا القيم والمعايير، حين تجبر الأفراد على الانفتاح على بعضهم بعضاً

تتعارض هذه الشفافية من دون شك مع تلك الثقافة القديمة تعارضاً جذرياً، وربما تبشر بالانعتاق منها؛ إذ إنها تعبّر عن فردية تهتم بالحصول على «إعجاب» الناس، أو مناقشة الأفكار معهم، على عكس الفردية التي تعكس استخفافاً بالمجتمع، فتدفع شخصاً إلى تعطيل الضوئية، وتدفع آخر إلى رفع صوت التلفزيون، حتى لو علم أنه يزعج جيرانه. تلك فردية تنطوي على شعور بالانعزال عن المجموع، وعن القضايا العامة. أما الفردية الجديدة التي وفّرتها وسائل التواصل الاجتماعي، فيُعبّر فيها الفرد عن ذاته، بينما يكون مهتماً بالآخرين من حوله، ومندمجاً معهم لا منعزلاً عنهم. والأمل أن هذه الشفافية التي أتاحتها وسائل التواصل الاجتماعي ستساعد في إشاعة أجواء للتغيير لا تتدخل بها القوى المسيطرة سياسياً، ما سيمثل بالضرورة فتحاً حضارياً مهماً في مجتمعاتنا، عجزت عن مثله كل المدارس التربوية والسياسية والحزبية والفكرية في العالم العربي، منذ أفكار النهضة الأولى قبل مائتي سنة.

التاريخ كعادته، يمور بالمتغيرات، ولا تزال أدوات التكنولوجيا تغيّر في مجتمعاتنا القيم والمعايير، حين تجبر الأفراد على الانفتاح على بعضهم بعضاً، بصفاتهم الفردية المجرّدة، وتجعل التواصل بينهم متاحاً بلا قيود لحظة بلحظة. وبينما يتغير كل شيء، بعيداً عن مركزية الدولة المستبدّة، يختلف الناس إن كان ذلك تغيّر نحو الأحسن أم نحو الأسوأ. ولعل لدى كل واحد من الطرفين مبرّراته في ما يعتقد. فالأول يرى أن الحياة تتغير نحو «الأسهل». أما الثاني، فيراها تتغير نحو «الأعقد». لكن المثير للانتباه أن أيا من الطرفين لا دخل له في تشجيع ما يعتقد؛ فلا الطرف الأول يدفع التغيير قدماً، ولا الثاني يفعل شيئاً لوقف تقدّمه وسيطرته. والتاريخ لا يرجع إلى الوراء.

(كاتب من الأردن)

ماذا بقي من حركة 20 فبراير المغربية؟

علي انوزلا

قبل عشر سنوات، شهد المغرب أكبر حركة شعبية احتجاجية خرجت في عدة مدن وقرى لعدة أسابيع، واعتبرت بمثابة التعبير المغربي عن تأثره بموجة «الربيع العربي». ومنذ البداية رفعت الحركة الاحتجاجية التي قادها الشباب، في أول الأمر، شعارات إصلاحية تطالب بملكية برلمانية، وبوضع حد للفساد وبالعدالة الاجتماعية. ونجحت الحركة، منذ أسبوعها الأول، في إيصال صوتها عندما استجاب الملك لمطالبها في خطاب شهير، أعطى فيه وعودا بالاستجابة لمطالب المحتجين، ما أعطى الحركة زخما كبيرا، وأشاع تفاؤلا عريضا داخل أوساط المجتمع بالتغيير السلمي وتحسين الأوضاع في ظل الاستقرار. وسرعان ما التحقت الأحزاب السياسية التي قاطعت بوساطة مناصب أو مسؤوليات وهمية، بركبها في انتهازية واضحة، وتبنت خطابها، ورفعت شعاراتها في حملاتها الانتخابية. لكن بعد مرور عشر سنوات على تلك الحركة، ما الذي تغير؟ وكم تحقق من مطالبها؟ أو لماذا لم تتغير الأوضاع كما كانت تطالب بها شعارات تلك المرحلة التي تبنّاها الجميع، القصر والأحزاب والمجتمع؟

بعد عشر سنوات من نزول الاحتجاجات المطالبة بالتغيير إلى شوارع المدن والقرى المغربية، ما زالت مطالب المحتجين تجد راهنيّتها في وضع اقتصادي واجتماعي يزداد سوءا يوما بعد يوم، تجسده مظاهر الفقر التي تعيشها كثير من مناطق المغرب وفئات واسعة من أبناء شعبه، وتعبر عنه الحركات الاحتجاجية المطلبية التي تخرج، بين الفينة والأخرى، في كل مناطق المغرب بدون استثناء، وتشمل العاملين والموظفين والعاطلين. وفي إطالة سريعة على تقارير عديدة لمنظمات دولية ذات مصداقية، يمكن الخروج بخلاصة مفادها أن المغرب يشهد نزوعا نحو تفاقم أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، بسبب استشراء الفساد، وتدني مستوى الخدمات، وتراجع كثير من الحقوق والحريات، فآخر تقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية يتحدث عن أن المغرب دخل «منطقة فساد مزمن»، بسبب غياب إرادة سياسية حقيقية لمحاربة هذه الآفة التي تنخر المجتمع. وقبل أيام فقط، صنفت مؤسسة بحثية بريطانية متخصصة في الأبحاث والتحليل، «وحدة الاستخبارات الاقتصادية»، المغرب ضمن الأنظمة الهجينة غير الديمقراطية التي تجمع بين السلطوية والمؤسسات الديمقراطية الشكلية.

> صنفت مؤسسة بحثية بريطانية متخصصة في الأبحاث والتحليل المغرب ضمن الأنظمة الهجينة غير الديمقراطية

ومقابل هذا الوضع، نجد أن المغرب ما زال يُنظر إليه على أنه من بين دول عربية تُعد على رؤوس الأصابع، عرفت كيف تتفاعل مع احتجاجات الربيع العربي بأسلوب جنّبها مشكلات كثيرة أسقطت أنظمة سياسية، وعصفت بدول ومجتمعاتها، وتسببت في مشكلات كبيرة لدول أخرى ما زالت تتخبط فيها، فما حصل في المغرب هو نوع من الالتفاف الناعم على مطالب الحركة الاحتجاجية عن طريق إطلاق وعود مغرية لم يتحقق أغلبها، أو تجسد بشكل مشوّه، قبل أن تستعيد السلطة زمام الأمور، وتعود لتمسك بقوة هذه المرّة بناصية الدولة والمجتمع، وذلك من خلال عدة أساليب، من قبيل إقامة مؤسسات هجينة منتخبة، ولكن متحكّم فيها، وشراء ولاءات مثقفين وناشطين وإسكات بعض الأصوات المنفلتة التي تنتقد الأوضاع، وأغلب أصحابها وأكثرهم جراة يعيشون خارج المغرب.

إذا كان الحراك الشعبي الكبير، في صيغته الأولى، كما عرفه المغرب إبّان فترة الربيع العربي، قد فقد سمته الأساسية المتمثلة في مظاهراته الشعبية الضخمة التي اختفت، من دون أن تنتهي، فإن مطالبه ما زالت أنية وقائمة، يتردّد صداها في كل الاحتجاجات التي شهدها المغرب خلال العقد الأخير. فما حصل خلال السنوات العشر الماضية أن الدولة في المغرب قوّت جهاز مناعتها ضد الحركات الاحتجاجية التي تكررت موجاتها خلال العقد الماضي، وكانت أكبرها وأقواها وأكثرها تنظيما الحركة الاحتجاجية التي شهدتها منطقة الريف في أقصى شمال المغرب، وانتهت بقمع قاس واعتقالات كبيرة ومحاكمات وصفت بأنها غير عادلة ما زال ضحاياها في السجون.

أما الأسباب التي أدّت إلى نزول الناس إلى الشوارع عام 2011 فما زالت قائمة، من فقر وفساد وفوارق اجتماعية وغياب المحاسبة والشفافية، وكلها عوامل تفاقمت خلال العشرية الأخيرة، والاستجابة الوحيدة التي طورتها الدولة لمواجهة هذه الآفات التي تنخر كيانها من الداخل هي المقاربة الأمنية، للحفاظ على نوع من السلم الاجتماعي الزائف، وهو ما يصفه اليوم مراقبون كثيرون، تجاوزا، بالاستقرار السياسي، وهو شكل من التوصيف السياسي الذي دأب على استعمال مفارقات لغفلة لاختزال الوضع في المغرب منذ عهد الحماية حتى يوم الناس هذا. فإبان فترة الحماية الفرنسية، استعمل المعمّرون تعبير «المغرب النافع» و«المغرب غير النافع»، للتمييز بين مغرب غني يتطور لمصلحة المعمر وآخر فقير تم تهميشه. وفي عهد الملك الراحل الحسن الثاني، كانت المعارضة اليسارية تصف المغرب بأنه بلد المفارقات، أي مغرب تتمايز فيه الطبقات ما بين طبقة الفقراء التي تتسع رقعتها مع مرور الوقت، وطبقة الأغنياء التي يزداد أعضاؤها غنى على غنى، أما في عهد الملك الحالي فقد تعمقت هذه المفارقات بين الأغنياء والفقراء، وأصبح بعض المراقبين الأجانب، خصوصا الغربيين، يصفون المغرب بأنه بلد المظاهر، في إشارة إلى كل المظاهر الشكلية، مؤسساتية أو عمرانية، التي تخفي وراءها المفارقات التي ما زالت تتعمق، منذرة بانداع حركة احتجاجية جديدة أو مبادرة انفراج سياسي للتخفيف من قوة الضغط وتأجيل لحظة الانفجار، وربما لوقت إضافي ليس إلا.. وهذا ما حصل وتكرر في تاريخ المغرب القريب، حتى قبل فترة الربيع العربي وبعدها.

(كاتب وإعلامي مغربي)

في الذكرى الرابعة لحراك فبراير، الرباط 2014 (فضل سنا/فرانس برس)

الخلافات الجزائرية المغربية إلى أين؟

خليل بن الدين

ما تكاد الخلافات الجزائرية المغربية تخبو تارّة حتى تستعر نارها مرّات كثيرة. علاقات فيها من القلق ما يؤدّي إلى الإفلاس السياسي، في غياب مشروع تنموي موحد لرقعة جغرافية منحتها الطبيعة كل أنواع الطيبات، والموارد، فسكنت ماءها عنوة، ونهبت وهي عطشى، تنقب عن معادن ثمينة في أرض قاحلة. أدارت ظهرها للتاريخ المشترك وللجغرافيا الواحدة، ولجميع سبل العيش المشترك. تضاعفت بين الإخوة أسباب الشحناء والبغضاء، وأصبحت نذر الشقاق، وأحيانا النزاع، تصل إلى مدى بعيد، من دون أن تجد لجموحها لاجما.

ما يثير في الموضوع، وبعث على الاستفزاز تخلي النخبة والمثقفين عن الحوض إيجابيا في تلك العلاقات، لرفع ما بلي منها، وتجاوز ما سقط من متاعها. تخلّت النخبة عن واجباتها في جسر العلاقة من جديد، وتركتها في موج متلاطم، تتجاذبه أهواء العامة ومدّعي الحقائق والمغرضين من منظري السلطة التي وجدت من الطرفين من ينفخ في الرماد. شاهدت ما بثته قناة الشروق الجزائرية الخاصة، ووقفت على خطورته، مكمن الخطورة أن العرض الذي قدمته القناة في برنامجها الحواري لا يرقى إلى الأداء الفني الساحر، الذي عادة ما تقدّمه قنوات أجنبية في برامجها السياسية الساخرة، فالتلفزيونات الغربية متمكّنة في مثل هذه البرامج، تمتلك أدوات فنية وإبداعية يقلّ نظيرها في الوطن العربي، ثم أن أدواتها الثقافية والفكرية في ممارسة الديمقراطية تجعلها مؤهلة لذلك. كل ما في أمر ما بثته «الشروق» أنه كان سخرية غير لائقة، أخذت من شخصية ملك المغرب، محمد السادس، (صورته في هيئة دمية) موضوعا للتنابز والتهكم. لم تكن القناة التلفزيونية وحيدة في خوض غمار العراك الإعلامي المندّدي، سبقتها صحف مغربية تهكمت كاريكاتوريا على الرئيس الجزائري، وصوّرته على هيئات مختلفة لا يرضاها. دخلت ميدان العراك مواقع إلكترونية، وصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي، من كلا البلدين. ووجوه معروفة، وفنانون، وناشطون، كل واحد منهم كان يدّعي شوقا لليلاه.

> ليس من حق الشعوب أن تحلم بغد أفضل، لو تركت خلافاتها جانبا والتفتت إلى البناء؟

ارتفع منسوب الشقاق السياسي إلى مستويات لا يمكن التنبؤ بنتائجها السلبية على علاقات البلدين المهزوزة منذ فترة طويلة. مكمن الخطر أيضا أنها تدفع باتجاه تجييش مشاعر الاحتقان بين البلدين، والشعبين، تغذّيها أوساط لا تحب الخير للبلدين والشعبين معا، وتنشر البغضاء كالنار في الهشيم، كتابات متعجّلة وغير مسؤولة في البلدين عبر وسائط الاتصال.

في ضجيج جعجعة الاتهامات والردود، والسقوط أيضا، تراجعت أو تكاد أصوات العقل والمودّة. طغى عليها خطاب الكراهية والتحريض الإعلاميين، من الطرفين ومنذ سنوات. عقمت عنه القنوات الرسمية في إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم. وأطلقت، في المقابل، العقال لحرب كلامية مكشوفة، من الصعب الفصل في حقائقها أو ادّعاءاتها، فلكل واحدة من السلطتين مبرّراتها وحقائقها، وكشوفاتها وخطوطها الحمراء، كما تقولان.

في غبار الخلافات، توارت ذاكرة التاريخ المشترك، وفُرط في صروح المغرب العربي التي بناها جيل الآباء، وضحّى من أجلها بالغالي والنفيس. قطعت جسور التلاقي، وتكاد بعد البعث تعمد إلى تدمير ما بقي منها يقاوم من أجل مصلحة الشعبين والبلدين. غاب عن هؤلاء العابثين بمصير المغرب الكبير حقيقة أن الجغرافيا واحدة، فلا الجزائر ستزحل ذات يوم، ولا المغرب سيبتلع الرحال إلى وجهة أخرى. لا داعي للحديث عن اللغة والدين والثقافة الشعبية والعادات والتقاليد، فكلها من نوافل القول، ولكن متعجّلي السياسة ونافدي السموم يتناسون ذلك عمدا، حين تختطف المشاعر المشحونة، وتتلاطم الحقائق، في فتنةٍ اختلطت فيها الدسائس، وغاب عنها صوت العقل.

ليس مناطا بالعقلاء من الجزائريين والمغاربة إيجاد حلول لمشكلات البلدين غير المنتهية، والممتدة منذ حرب الرمال، عقب استقلال الجزائر، مرورا بأزمة الصحراء، وصولا إلى غلق الحدود بين البلدين، وحالة الفراق والخصام التي هي عليها حاليا، وأدّت إلى تعطل قطار الاتحاد المغاربي، وعجز هياكله. تعطلت معه مشاريع مشتركة، وذهبت أدراج الرياح، وانتهاء بأزمة معبر الكركرات، وعودة البوليساريو إلى رفع السلاح، واعتراف الولايات المتحدة بمغربية الصحراء، وقيام علاقات مغربية إسرائيلية، مهمة هؤلاء العقلاء تكمن في معرفة الراهن الدولي، ومعرفة رهانات الحاضر وتطلعات المستقبل، ومحاولة تهدئة الخواطر بين البلدين، وتجاوز عثرات الخلط والتجييش والتعميم، والكفّ عن الاتهامات والاتهامات المضادة، وعدم الخوض في أمور الشعوب الخاصة، واختياراتهم المعيشية. بل مهمتهم التنبيه إلى الإنجازات التي يمكن أن تتحقق للبلدين، لو ربحا الخواطر، وابتعد البلدان عن تنافس إقليمي غير مجد، تمهيدا لتعاون مثمر، ممكن في حال صدقت النيات. قد يكون الحديث عن ذلك التكامل الاقتصادي، والتنموي، مجرد أحلام في الوقت الراهن، ولكن أليس من حق الشعوب أن تحلم بغد أفضل، لو تركت خلافاتها جانبا والتفتت إلى البناء، أو بالأحرى لو تركت السلطات الشعوب لمصيرها المشترك.

(إعلامي جزائري)

كاريكاتير عماد حجاج

هوامش على دفتر السياسة

عبد اللطيف السعدون

لا تزال «المسألة السورية» تتنقل بين مدينة ومدينة، ومن مؤتمر إلى مؤتمر. هذه المرة تحط رحالها في منتجع سوتشي الروسي على البحر الأسود، وكما في كل مرة سوف يتاجرح السوريون بين ثلاثة أطراف فاعلة يسمّونها «ضامنة لوقف إطلاق النار»: روسيا، تركيا، وإيران، والطرف الفاعل الرابع إدارة الرئيس الأميركي، بايدن، التي لا تزال تراجع أوراق حقبة ترامب، قبل أن تعطي موقفاً. أما الأطراف العربية الحاضرة، العراق آخرها، بعد لبنان وسورية والأردن، فهي أطراف مراقبة، أعطيت متعة التفرّج فقط على ما يجري. وأطراف عربية أخرى «تتفرّج» من بعيد. ولم يعد الحديث عن تقويم بوادر حُسن نية إلى السلطة الفلسطينية، وفي مؤتمر الحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وأستراليا (القدس، 2019)، قال إن نتنياهو «شريك في وهم حل الدولتين»، الحل الذي فشل برأيه على مدار الأعوام الثمانين الفائتة، وسيفشل في المستقبل، لأن الفلسطينيين غير قادرين على قبول أي تسوية، وهم «غير جادّين في إنهاء الصراع، وجادّون فقط في تربية أبنائهم على الكراهية وقتل اليهود، سواء بواسطة الحجارة أو المركبات أو السكاكين أو الأسلحة والقذائف الصاروخية». ورأى أن على الفلسطينيين أن يكتفوا بحكم ذاتي مرتبط بالمملكة الأردنية، وأن يسلّموا بحقيقة أنه لن تكون لهم دولة مستقلة قطّ.

معاناتهم التي طالت. هم ينسون أن ما يسمونه «المجتمع الدولي» لا يتعامل إلا مع «قوى الأمر الواقع»، والعراق لم يعد قوة، وقد خسر مكانته منذ احتله الأميركيون وهيمن عليه الإيرانيون. الحل أن يقوي ثوار تشرين شوكتهم ويزيدوا فاعليتهم، عندها يمكن أن ينتبه المجتمع الدولي إليهم. وفي العراق، انفضحت أمام الملأ لغة التخاطب السوقي بين أقطاب العملية السياسية، فقد تعوّد زعيم حزب الدعوة، نوري المالكي، الصدريين بأنه لن يسمح للبطة بأن ترعب الناس، في إشارة إلى سيارات يسمّيها العراقيون «البطة»، كانت وراء عمليات خطف، أتهم بتدبيرها صدريون. يرد محمد صالح العراقي، وزير القائد كما يطلق على نفسه: «البطة هي الحل الوحيد للقضاء على الفاسدين ولن يأجوا ثلث العراق إلى داعش». وراء هذا الصراع الذي تجاوز «الغرف السرية» إصرار كل من الزعيمين على أن تكون رئاسة حكومة ما بعد الانتخابات له وليس لغيره. ويقف رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، وحده في الساحة، مراقصا الوهم. يصح القول هنا إن المصائب تكشف معادن النفوس، والانتخابات مصيبة، ولكن لندع الفخار يكسر بعضه!

في العراق أيضا ثمة سؤال يُطرح على خلفية تهديد مليشيا «العصائب» و«النجباء» بأنهما جاهزتان للرد على أي تدخل عسكري تركي في العراق: هل يصح لقوى مليشياوية سلب قرار السلم والحرب من الدولة؟

وربطا بالهامش السابق، لفتت انتباه كثيرين تغريدة لسياسي عراقي جاء مع الأميركيين، ثم ناى بنفسه عنهم. كتب عزت الشابندر: «لم يعد من الممكن التمييز بين حصر السلاح بيد الدولة، وسحب السلاح من يد الدولة، وكذلك بين من يريد إعادة بناء الدولة ومن يريد بقاء العراق بلا دولة». وأخيرا، وعلى صعيد العلاقة بين طهران وبغداد، تخلى مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، علي خامنئي، تقاليد اللياقة وأصول العلاقات بين الدول، عندما وجه رسالة إلى شباب العراق، حملت معنى «الأبوة» المفروضة من خارج الأسرة، دعاهم فيها إلى «الثبات على الطريق المستقيم» وبشرهم بمستقبل مشرق، ووقوف إيران معهم. رد الشباب على خامنئي كان مفحما: «لا نحبك، ولا نريدك، ولا علاقة تربطنا بك». القادة الإيرانيون يخسرون كثيرا عندما ينوهمون أنهم وضعوا العراقيين في جيوبهم.

(كاتب عراقي)

قيس سعيّد... أن تكون رئيساً لا يطيق نظامه

ارنست خوري

التعقيدات التونسية الحالية أكبر من أن تُختصر بشخص واحد أو بسبب حصري، لكن بما أن رئيس الجمهورية هو رأس الحكم، ويحتفظ بصلاحيات قد تعطّل، على قلّتها، عمل السلطة التنفيذية، بموجب دستور 2014 الذي صيغ بكفاءات حقيقية، فإن التوقف عند سلوك قيس سعيّد ومواقفه، منذ وصوله إلى الرئاسة قبل عام وأربعة أشهر، يصبح ضرورياً لفهم جانب رئيسي من الصورة.

لقد تداخلت الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية مع تردّد الأحزاب والقوى في تأليف المحكمة الدستورية منذ 2014 لكي تفصل في الخلاف بين المؤسسات الدستورية وتفسّر القوانين. ثم تماهى فقدان طيف واسع من المواطنين الثقة بساستهم وبفكرة الأحزاب (وهذا من تعريف الشعبوية)، مع التسامح الكبير حيال كيانات سياسية تجاهر بكرهها النظام الديمقراطي، وتتفاخر بتمجيدها النظام المخلوع، وقد أخذت على عاتقها إيصال الانقسام التونسي إلى مرتبة الاقتتال إن أمكن. وأخيراً، لم يعد سهلاً الفصل بين أخطاء بالجملة ارتكبتها ولا تزال ترتكبها حركة النهضة، مع مفاجأة انتخاب قيس سعيّد، الآتي من دون تاريخ حزبي ولا دور فاعل في الثورة، ولا في مناهضة النظام السابق، بغالبية شعبية وازنة، كتعبير عن يأس عام من الأحزاب. ومنذ وصوله إلى منصبه، لم يقدّم الرجل هوية سياسية. ظل الخطاب الفضفاض العام، الإنشائي الذي لا يقول شيئاً، مرافقاً لإطلالاته الجامدة. التبرم من النظام البرلماني ملازم ليومياته. لم يجهد في إخفاء استعراضه الشعبوي، ولم يخبئ رغبته بفرض وصاية لا يعطيه إياها الدستور على الحياة السياسية. وعندما ازدحمت شوارع البلد بالمحتجين، تناسى الرجل الذي لم يبتسم يوماً أمام الكاميرا، أنه رئيس للجمهورية، وارتدى سريعاً ثوب المعارضة ودعم الناس في وجه السلطة، أي أنه وقف ضد نفسه! والعجيب أن رئيس الجمهورية، أستاذ القانون الدستوري، لا يطيق ما يذكّره بالدستور الحالي للنظام البرلماني؛ لا يكنّ أي ودّ للأحزاب، وفي رصيده هجاء، دسم بحقها، يعطي لنفسه الحق بإصدار حُكم بفساد وزراء، من دون تحديد أسماء. هؤلاء، حتى يتحرّى القضاء والبرلمان حول صحة الادعاء، أو زيفه. يعطي النواب ثقتهم للوزراء فيرفضهم الرئيس. يسمّي رؤساء حكومات من دون استشارة قادة الأحزاب الممثلة في البرلمان. يتفنن في خسارة رجاله، ومنهم هشام المشيشي نفسه الذي أتى به سعيّد رئيساً للحكومة، فلم يحتمل الأخير تحويله وزيراً أول أكثر من أسابيع قبل أن يكسر الجرّة مع من أوصله إلى منصبه، يظن أنه يكفيه جعل هتاف «الشعب يريد» شعاراً لرئاسته لكي يرتاح ضميره إلى أنه يرأس البلد العربي الديمقراطي الوحيد، مع أنه يعرف تجارب «ضع الشعب على لسانك وافعل ما شئت». يعرقل عمل الحكومة بحجج الحرص على صلاحيات الرئيس، فيطعن بذلك في دستور النظام البرلماني. هو نظام لا يستسيغه الرجل الحالم بنمط الحكم الرئاسي. وما يحلم به شأنه الخاص، لكن أن يُنتخب رئيساً وفق هذين النظام والدستور، وأن يقرّر الالتفاف عليهما، فإن ذلك يتجاوز المزاج، ويجعله من المسؤولين الأساسيين عن الأزمة التي تهدد الديمقراطية التونسية.

كتب قيس سعيّد، مساء الاثنين، بياناً بخط يده تصعب قراءته من شدة اللعب بحروفه (ما العبرة من كتابة بيان رئاسي رسمي بخط اليد بالضبط؟). أراد أن يعلّق على إقالة هشام المشيشي وزراء محسوبين على الرئيس، ردّاً على عرقلة سعيّد عمل الحكومة من خلال رفض أداء اليمين الدستورية لوزراء قرّر، وحده، أن شبهات فساد تحوم حولهم. كتب بخط يده ما حرفيته أن «اليمين (الدستورية) لا تقاس بمقاييس الإجراءات الشكلية أو الجوهرية، بل بالالتزام بما ورد في نص القسم وبالآثار التي ستُرتب عليه لا في الحياة الدنيا فقط ولكن حين يقف من أتاها بين يدي أعدل العادلين». انتظر التونسيون والحريصون من غير التونسيين، مبادرة مطلوبة من الرئيس، فما كان منه إلا إدخالهم في متاهات السفسطة والإنشاء والهروب إلى روحانيات دينية لا مكان لها من إعراب الأزمة ولا الدستور.

لماذا يهرب بايدن من سورية؟

مروان قبلان

بعد أربعة أسابيع على تسلمه منصبه رئيسا للولايات المتحدة، ما زال جو بايدن يتجنّب الإشارة، ولو عرضا، إلى سورية، في تصريحاته العامة، علما أن الرجل يتحمّل من الناحيتين السياسية والأخلاقية، مسؤولية كبيرة عما آل إليه الوضع فيها، بحكم أنه كان نائبا للرئيس في إدارة باراك أوباما، التي ظلت سنوات من عمرها (2011 - 2017) تتفرّج على المأساة السورية تتوالى فصولا، واستخدمتها خلال ذلك عربون ثقة لجرّ إيران إلى اتفاق 2015 النوو

الغرب والمسلمون... وضرورة تصحيح البوصلة

علي العبدالله

يكشف الغرب، عبر مراجعة قيم المسلمين وسلوكهم، بدلالة قيمه ومعاييره، عن تمسّكه بالمركزية الأوروبية، ورسالة الرجل الأبيض الحضارية، وعن إصراره على مواصلة تغريب العالم، من دون اعتبار لرایاته البرّاقة عن الحرية والمساواة وحقوق الإنسان ونبذ الكراهية والتمييز الديني والعرقي. وقد كانت لافتة حدّة التقويمات وقسوتها من «رُهاب الإسلام»، الإسلاموفوبيا، إلى «الانفصالية الإسلامية»، مرورا بتمجيد الاستعمار الغربي ديار المسلمين، والتغني بإنجازاته الحضارية.

على الرغم من تحذيراتٍ من شخصيات إسلامية في دول أوروبية من انتشار «رُهاب الإسلام»، والدعوة إلى التصدّي له، فإن القرائن والدلائل تشير إلى تنامي الظاهرة وتحوّلها إلى سلوك اعتيادي. كان «المجلس الإسلامي في بريطانيا» قد تقدّم، العام الماضي، إلى لجنة المساواة وحقوق الإنسان في مجلس العموم البريطاني بملف يحتوي على ثلاثمائة شكوى من حالات «رُهاب الإسلام»، وقعت في البلاد؛ بينها شكاوى ضد رئيس الوزراء، بوريس جونسون، وأعضاء في حزب المحافظين الحاكم، على خلفية مواقف وتصريحات تنطوي على كراهية للإسلام والمسلمين، وطالب بالتحقيق في هذه الشكاوى من دون طائل. قارن جونسون المسلمات اللواتي يرتدين البرقع بـ «صناديق البريد» و«لصوص البنوك». واعتبر حزب المحافظين تعليقه «محترما ومتسامحا»؛ على الرغم من ارتفاع حوادث الكراهية ضد الإسلام في الأسبوع الذي تلاه بنسبة 375%.

لقد عومل المسلمون، الذين يعود وجودهم في بريطانيا إلى القرن السادس عشر ويشكلون 5% من السكان، على أنهم غير بريطانيين، إنهم الآخر الغريب والمهدد. فقد استبعدوا من حماية قوانين العرق التي توفر الحماية القانونية على أساس الهوية العرقية/ الإثنية، والتي شملت حماية السيخ واليهود، بذريعة أنهم من أصولٍ مختلفة ويتكلمون لغاتٍ مختلفة، وأن الجامع الوحيد بينهم الثقافة الدينية. وكان رئيسا الوزراء السابقان، توني بلير وديفيد كاميرون، وآخرون من رجال السياسة، قد دعوا المسلمين في بريطانيا إلى بذل جهود أكبر للتوافق مع القيم «البريطانية». «دعوات تنطوي على سعي صريح إلى الاحتواء، حيث تتخلى المجموعة المهمشة عن هويتها الخاصة، وتتبنّى هوية المجموعة المهيمنة، من دون أن تضطر الأخيرة إلى تقديم أي تنازلاتٍ ذات مغزى»، وفق الباحث ليون موسافي.

وقد كشف استطلاع شركة الرأي العام والبيانات الدولية أجرته عام 2019 عن نسبة عالية من المستجيبين «لا تفضّل الإسلام مقارنة بأي دين آخر».

ليس الوضع في فرنسا أفضل، حيث انفجرت ظاهرة «رُهاب الإسلام» في العقدين الأخيرين، وتحولت إلى ورقة في التنافس السياسي، خصوصا في فترة الانتخابات النيابية والرئاسية، استثمرها قادة أحزاب ونواب من كل التيارات؛ وقد زادت نسبتها بعد أن استخدمها الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الذي ذهب بعيدا في استثمارها بتحويلها إلى قانون لمحاربة ما سماها «الانفصالية الإسلامية»، ففي إطار التحضير لإصدار قانون «الانفصالية الإسلامية»، قدّم أعضاء في مجلس الشيوخ الفرنسي 44 اقتراحا لتقييد المسلمين الفرنسيين. وكان لافتا حماسهم لما قامت به لجنة التحقيق التابعة للمجلس عن «الإجابات المقدمة من السّلطات إزاء تطور التطرّف الإسلامي وسبل مكافحته»، التي تشكّلت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، من تعقب للمظاهر الإسلامية، مهما كانت بسيطة وشكلية، في جميع مجالات الحياة: المدرسة، التعليم، الرياضة، العمل، دُور العبادة؛ مع استيائهم من كل ظهور للإسلام، بما في ذلك تعبير الأفراد عن إيمانهم، الذي اعتبره تقرير لجنة المجلس «محاولةً للحصول على اعتراف من المؤسسات والخدمات العامة»؛ ورأى فيه «تعارضا مع قوانين الجمهورية»، علما أن القانون الفرنسي لا يحظر تأكيد المرء إيمانه، كما اعتبر رفض المسلمين المساواة بين الجنسين والمطالبة بوجبات لحم حلال في المدارس، والترشح للانتخابات البلدية والنيابية «انتهاكا لقيم الجمهورية»، «مع أنه يجب النظر إلى الترشّح باعتباره فعلا ديمقراطيا، ودليلا على التوجه إلى الاندماج»، وفق المحامي الفرنسي، رفائيل كمبف، في مقالته: «الانفصالية». إخضاع إسلام فرنسا ومسلميها، موقع «أورينت21»: 2020/11/9.

وكان لافتا ما ساد رد فعل الفرنسيين على طلب الجزائريين الاعتذار عن فترة الاستعمار المديد (132عاما) من حدّة ووقاحة، حيث راح ساسة ومثقفون فرنسيون يمجّدون فترة الاستعمار، ويسبغون عليها صفات إيجابية على طريق تحضير الشعوب البدائية والمتوحشة. حاول الرئيس الفرنسي، جاك شيراك، في عام 2005، إقرار قانون تمجيد الاستعمار، ففترة الاستعمار، وفق كتاباتهم، نقلت الدول المستعمرة نحو الحضارة عبر إقامة المؤسسات والبنى التحتية والخطط التنموية، وساهمت في نقل قيم الحرية والمساواة والديمقراطية إلى شعوبٍ تفتقر لمثل هذه القيم والمفاهيم والنظم. هذا غيض من فيض من ما تطرحه تيارات فكرية وسياسية وجهات رسمية في دول أوروبية من النمسا إلى بلجيكا مرورا بهولندا والمجر. .. وتعكس المواقف السابقة تصعيدا في عملية تغريب العالم التي أطلقتها الحضارة الغربية، تجسيدا لانتصارها على الحضارات القديمة، بما في ذلك الحضارة الإسلامية، من دون اعتبار لدلالتها الراهنة ومآلها، حيث قاد تغريب العالم وتطوره إلى انبعاث وعي كوني وحّد العالم من الخارج، وفككه من الداخل، بصعود الهويات، القومية والدينية والحضارية، ما رتب عودة إلى التجاذب الحضاري والقيمي ونمو الحساسيات الأخلاقية والاجتماعية.

نحن أمام تركة ثقيلة صنعها التنافس والصراع بين الحضارتين، الإسلامية والمسيحية، بدءا من رفض المسيحية الرسمية والشعبية الاعتراف بنبوة نبي الإسلام، اعتبر مسيحيا مهرطقا، مرورا بالحروب الطويلة والمدمرة بين الطرفين: الفتوحات الإسلامية في أوروبا والحروب الصليبية والتمدّد العثماني في شرق أوروبا والاستعمار الأوروبي الحديث، وقد زادت الطين بلة رعاية الدول الأوروبية المشروع الصهيوني، ودعمها وتأييدها إسرائيل وتجاهلها الحق الفلسطيني. وهذه بالإضافة إلى القراءة السائدة في العالم الإسلامي للنص الديني المؤسس، وترسيخها بمحدّدات ومعايير منهجية وقيمية، مثل تقسيم العالم إلى دارين، «دار الإسلام» و «دار الحرب»، والتوجيه بمقاطعة اليهود والمسيحيين والتعامل معهم باعتبارهم مشركين، وما نجم عنه من عمليات تفجير وطعنٍ ودهسٍ قامت بها جماعات الجهاد العالمي ... إلخ. قراءة كرّست التقليد والمحافظة. ما أسّس لقيام حواجز نفسية وانعدام ثقة عميق ولمعادلة صراع صفرية: تبنّي قيم محدّدة، يطرحها طرف تجعله منتصرا، وتجعل الطرف الآخر مهزوما. وهذا يستدعي العمل على تفكيك هذه المعادلة، بداية من الطرف الحضاري المسيطر، الغرب، إذا كان حريصا حقا على سيادة السلم والأمن والتعاون المثمر، بعدم رفع رايات التفوق، والتدقيق في ممارساته السياسية والاجتماعية والأخلاقية، والبحث عن تصوّر لمخرج يخفّف من ثقل المعادلة وضغطها على العلاقات بين الحضارات والشعوب، كي يشيع مناخا إيجابيا يشجع بقية الحضارات على التفاعل بإيجابية مع المبادئ والقيم المطروحة، والدخول في حوار مثمر حول قواسم مشتركة، تستجيب لتطلعات الجميع، وتخفف من مخاوفهم وهواجسهم.

لا يمكن أن يقتنع إنسان، مجرد إنسان، بمبادئ وقيم يتصرّف أصحابها على الضد من محتواها، يطالبون بتبنّي مواقف وقيم معينة ويخرقونها في الوقت نفسه. ألم تعلن دول أوروبية، ردًا على طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أن هذا الأخير «تجمع مسيحي»؟ ألم يقع صراع داخل الاتحاد الأوروبي حول الإشارة إلى الجذر اليهودي - المسيحي لأوروبا في الدستور الأوروبي الموحد، والمستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، كانت من مؤيدي هذا الاقتراح؟ ألا يؤدّي الرؤساء الأميركيون عند تنصيبهم القسم على الإنجيل؟ ألا تقيم الدول الأوروبية الدنيا ولا تقعدها، عندما يتم المسّ برموز يهودية، وتغض الطرف أو تقلل من أهمية المسّ برموز إسلامية؟ ألم تنمّط المسلمين، وتعتبر تصرّفاتهم إرهابا، وتتحاش إطلاق هذا الوصف على ممارسات جماعات يمينية يهودية ومسيحية، على الرغم من طابعها الإرهابي الصريح؟

تشير مواقف وردود فعل جماعات وشعوب مسلمة على محاولة تغريب العالم بفرض قيم غربية، إلى دقة التعاطي مع العقائد والثقافات وحساسيته وإلى أن ما ساد رد فعل الفرنسيين على طلب الجزائريين الاعتذار عن فترة الاستعمار المديد من حدّة ووقاحة

> تشير مواقف وردود أفعال جماعات وشعوب مسلمة على محاولة تغريب العالم بفرض قيم غربية، إلى دقة التعاطي مع العقائد والثقافات وحساسيته

> لافت ما ساد رد فعل الفرنسيين على طلب الجزائريين الاعتذار عن فترة الاستعمار المديد من حدّة ووقاحة

تشير مواقف وردود فعل جماعات وشعوب مسلمة على محاولة تغريب العالم بفرض قيم غربية، إلى دقة التعاطي مع العقائد والثقافات وحساسيته، من جهة، وإلى ضرورة تفهم ردّات الفعل السلبية التي يستثيرها الفرض والإلزام، من جهة ثانية، حيث لا تزال العقيدة الإسلامية، كما البوذية، والهندوسية، والإحيائية، تلعب دورا في تحديد مواقف وممارسات شعوب وجماعات كثيرة وكبيرة، من قضايا القيم والممارسات الاجتماعية، وتجاوزها ليس بالأمر السهل، ليس لصحتها بالضرورة، بل لما تمثله لأتباعها. تصوّر أن المسلمين الذين عاشوا في ظل مبادئ ناظمة ومصفوفة قيمية محدّدة أكثر من أربعة عشر قرنا، وتأتي ظروف أو قوة خارجية وتفرض عليهم الانتقال إلى مبادئ أخرى وقيم أخرى، بعيدة عما آمنوا به، وتعايشوا معه طوال تلك القرون. الأكيد أنه سيكون لحدثٍ من هذا النوع ردّات فعل سلبية، فقناعات معظم المسلمين وتصوراتهم ما زالت محكومة بقيم ومعايير إسلامية. ومن جهة أخرى، هم يعرفون أن أصل هذه القيم والمعايير المطروحة أوروبي، والأوروبيون في الذاكرة الجمعية الإسلامية قوة استعمرتهم واضطهدتهم وقتلتهم ومزّقت اجتماعهم، بزرع الشقاق بينهم، ونهبت خيرات بلادهم تحت راية الرسالة الحضارية. ليس هذا وحسب، بل حاولت إخراجهم من دينهم بحملات تبشيرٍ منظمّة، حيث كان للاستعمار الأوروبيٍ في بلادهم حضور مثلث الركائز: المبشّر والتاجر والجندي. كما سيأخذ الفرض صفة القسر والقهر، وهذا يتعارض مع روحية القيم الحديثة وهدفها، وينسف المبرّر المعلن لتبنّيها.

هنا تكمن النقطة الجوهرية في البحث عن قيم وممارسات اجتماعية مشتركة، أو متعايشة. هل نسقط هذه القيم على مجتمعاتٍ ليست على استعدادٍ لتقبلها لاعتباراتٍ ذاتية وتاريخية، أم نذهب إلى توافق على أساس الندّية والاعتراف المتبادل بالخصوصيات، والبحث عن تقارب وتقليص الاختلافات والفوارق؟ خصوصا مع استحالة عزل القيم المطروحة عن الصراع الحضاري، ببعديه العقائدي والثقافي، فالقيم والممارسات الاجتماعية تنطوي على دلالات حضارية وعقائدية مضمرة، والقبول بها ينطوي على تحديد المنتصر والمهزوم في معركة الحضارة. وهذا يثير مخاوف وهواجس كبيرة لدى الشعوب والمجتمعات الضعيفة؛ ويقف، إلى حد كبير، خلف عدم تسليم المسلمين بهذه القيم، والاستخفاف بما يقال عن عالميتها. معظم ردّات الفعل العصبية والمتشنّجة، وتشكيل التنظيمات الجهادية تبرّر نفسها، وتستمد وقودها من الخوف من وصمة المهزوم. هنا ثمّة حاجز سميك وراسخ، وفجوة واسعة تحتاج إلى تجسير وردم عبر الاعتراف بالتعدّد الحضاري والتنوع القيمي، وتقدير قيم الشعوب الأخرى وتفهمها واحترامها.

(كاتب سوري)

هل تراهن موسكو على خيارات غير نظام الأسد؟

رانيا مصطفى

أعادت الأوساط الإعلامية تداول مبادرات قديمة جديدة، بشأن تشكيل مجلس عسكري في سورية؛ بعضها يقول بتولي ضباطٍ الحكم من الحرس القديم للنظام، وبعضها الآخر يسمّي شخصيةً بعينها لقيادة المجلس، العميد مناف طلاس. لا معلومات دقيقة عن جدّية تلك الطروحات، لكنّ اللحظة الراهنة استوجبت التوقف عندها، والأخذ بنقاشها على محمل الجد. خيار موسكو بالتمسّك ببشار الأسد بات اليوم محفوفاً بخطر انهيار مفاجئ داخل النظام، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية، وخصوصا مع تصاعد الدعوات إلى الاحتجاج في الساحل السوري، والذي يشكّل كتلة اجتماعية متماسكة ووازنة، ومؤثرة على استقرار النظام. من هنا، كان الانتباه الروسي لخطورة المسألة، حيث وجه السفير الروسي، وممثل الرئيس بوتين في دمشق ألكسندر يفيموف، رسالة يحذر فيها النظام من خطورة الوضع الاجتماعي مع التدهور الاقتصادي المتصاعد، قبيل الانتخابات الرئاسية.

وصلت المسارات الدستورية والسياسية إلى إعلان الفشل، وتوقفت العملية العسكرية كلياً، ما دفع روسيا إلى العودة إلى خيار التلاقي مع الدول الضامنة في أستانة، وإحياء حلف ثلاثي ضد السياسات الأميركية في سورية، بعد وضوح هذه السياسات لناحية عدم التغيير في الملف السوري، من جهة استمرار التشدّد في تطبيق قانون قيصر، الذي يضع اعتراضاً على عملية إعادة الإعمار، وكل أشكال دعم النظام اقتصادياً.

وواضح أن الرئيس الأميركي جو بايدن يريد حلحلة بعض الملفات العالقة في المنطقة، حيث هناك دفع إلى حل في ليبيا، ومثله في اليمن. وبالتالي، من المتوقع أن واشنطن ترغب في حل الملف السوري، وهي تدفع «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، إلى التوافق مع روسيا والنظام، وقد قطعت عليهم أي أملٍ بدعمها التوجه الانفصالي. لكن موسكو ما زالت تصرّ على سياسة الانقلاب على مرجعيات الأمم المتحدة، والذهاب إلى مسارات بديلة، تبقي على النظام من جهة، والعمل على تشكيل جيش موازٍ داخل النظام، يمكنه ضمّ معارضين تقبلهم موسكو في فصيلها الخامس، كما في درعا، ليكون قوّةً وازنةً ضد حالة الولاء لإيران من بعض فرق الجيش، وضدّ حالة المليشيات الرديفة التي تشكلها طهران بمرونةٍ فائقةٍ لا تملكها موسكو، عدا عن المليشيات الشيعية غير السورية الموجودة في سورية.

هنا تأتي أهمية المبادرات التي تُقدَّم إلى موسكو، والتي ربما تدرسها القيادة الروسية على مهل. ضبابية تلك المبادرات، وافتقاد الردود الروسية حولها، سمحت للتحليلات السياسية والإعلامية بأن تشطح في مخيلتها، باعتبار أن ذلك المجلس العسكري سيقود المرحلة الانتقالية، الأمر غير المطروح، فهو يحتاج إلى انقلاب عسكري داخل النظام، وهو غير ممكن حالياً، بسبب تورّط ضباط الصف الأول من النظام بارتكاب مجازر حرب، وبالتالي هم يشاركون مجمل النظام مصيره، بينما لا يملك ضباط الصف الثاني تلك الإمكانية، كونهم مراقبين أمنياً، ولم تقدّم تلك المبادرات ضماناتٍ لهم حول سلامتهم من المحاسبة والانتقام. هذا إضافة إلى أنه لا توافق دوليا بشأن ماهية الحل في سورية. وبالتالي، إمكانية فرض حل سياسي ومجلس عسكري من الخارج غير متاحة الآن. أمام روسيا عدّة خيارات؛ أولها أنها قد تقتنص الفرصة، وتقبل بخيار مجلس عسكري ما يضم الضباط المنشقين غير المشاركين في معارك المعارضة، من فريق مناف طلاس أو غيره، لكن أن يتم ذلك عبر نظام الأسد، أو أن توحي بأنّ بقاء الأسد مرحلي، حتى تتمكّن من تمكين ذلك المجلس من السيطرة ودمجه بجيش النظام. وهي بذلك ستمرّر الانتخابات، وتبحث عن تبرير وقبول دولي وبعض اللين من الإدارة الأميركية بخصوص إعادة الإعمار. لكن هذا الخيار سيسقط على الأغلب، مع النقاش المتصاعد والرفض للفكرة ضمن الوسط السوري، والتحذير منها. وبالتالي لن يُقبل الضباط المنشقون على هذا الطرح، ولا الشخصية العسكرية المطروحة ستقبل بحرقها كورقة في سبيل الإبقاء على الأسد.

والخيار الثاني أمام روسيا العمل داخل جيش النظام على تهيئة الظرف لقبول هذا الطرح، عبر انقلاب عسكري ترتّب له موسكو، وتأتي بالمجلس العسكري المزعوم لتولي الحكم تحت وصايتها، وهو طريقٌ محفوف بمخاطر الرفض الإيراني للفكرة، والتصاق الأسد أكثر بإيران ومليشياتها، والتي لا تزال قوة لا يستهان بها في الداخل السوري.

والخيار الثالث أن تبقي موسكو على حالة الاستنقاع السوري، وتعيد المناورات مع واشنطن بشأن تسليم شرقي الفرات للنظام، وتحقيق بعض الانتعاش الاقتصادي، وهو خيارٌ ما زال بعيداً، ومحفوفاً بخطر مداهمة الوقت، مع الانهيار المتسارع للعملة السورية وغلاء أسعار المواد الأساسية غير المسبوق.

توحي رسالة السفير يفيموف إلى النظام السوري عن ضرورة اهتمامه بالوضع المعيشي للسكان، والتقليل من الضغوط الأمنية والاعتقالات، بأن موسكو باقية على الخيار الثالث بالاستمرار بدعم بقاء الأسد في السلطة، وأن عليه أن يخفّف قبضته الأمنية، وأن يجد حلولاً اقتصادية؛ مثلاً عبر اتباع سياسات اقتصادية أقلّ تحريراً، والاعتماد على المنتج الوطني، أي التقليل من حجم استفادة مافيات الحرب التي دعمته من التجار الجدد مقابل دعم بعض السلع الأساسية للمواطن.

في كل الأحوال، إذا استمر الأسد في حملته الانتخابية، ومضى في إجراء الانتخابات الرئاسية، فذلك يعني أن موسكو اختارت الاستمرار في حالة الاستنقاع السوري، وأن عليها أن تبحث عن بدائل لإقناع واشنطن والغرب بشأن تخفيف العقوبات على النظام، والسماح بتدفق بعض الأموال لاستثمارها في عملية إعادة الإعمار.

بقي القول إن ما يقود إلى التفكير بمبادراتٍ كهذه عن دور أساسي للعسكر في التغيير، على الرغم من المخاوف من تجارب حكم العسكر في دول الربيع العربي الأخرى، هو أولاً الفشل الذريع للطبقة السياسية المعارضة، وتقديم نفسها أدوات للدول المتدخلة في الشأن السوري، إلى درجة خلو الحالة السورية من العمل السياسي في اللحظة الراهنة. وثانياً عدم وجود قوى مجتمعية منظمة، تعطي دوراً للشعب، وتضمن عدم سيطرة العسكر. وهنا نتحدث عن نقابات واتحادات عمالية وطلابية فاعلة، كما في الحالة التونسية. وثالثاً فشل الخيار العسكري، وغرقه في الأسلمة، وفي التبعية للدول المموّلة والحاضنة له. وفي كل الأحوال، امتلاء الساحة السورية بمليشيات متعدّدة التبعية، يستوجب وجود جيش مقبول لدى جميع الأطراف، توجهه غير طائفي أو قومي أو انتقامي. ولذلك قد تحظى الفكرة باهتمام وتطوير، إذا ما توفرت الإرادة الدولية لحل سياسي حقيقي للأزمة السورية.

(كاتبة سورية)

> قد تقتنص موسكو الفرصة، وتقبل بخيار مجلس عسكري ما يضم ضباطاً منشقين غير مشاركين في معارك المعارضة

> تمتلئ الساحة السورية بمليشيات متعدّدة التبعية، ما يستوجب وجود جيش مقبول لدى جميع الأطراف، توجهه غير طائفي أو قومي أو انتقامي

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads